

ويزيد كما ذكرنا أمّا قوله تعالى قطعاً من حال المصير على كفة الشراب  
الشكبة في عنقه ونفوره أنه ليس من كفة حسب الحقيقة وإنما نازحاً  
فلا بد لو كان كذلك لما قامت عليه المحجة لأن العاقد الذي غفلته واجبة  
كيف يفقه الخطاب فيجب أن يكون اللفظ على ما هو عليه من كماله وصفته  
للقاوب تتعرض لها الطاعة وتنسبها المعصية وهو ما اراد به تعالى  
وجعلنا قلوبهم قاسية تخرفون الكافر من مواضعه وهذا هو ما عرفت  
الخشية والبصيرة وغيرهما من تخفيف الفرقين فهو لا يخفى  
والصواب إلى استناد من النشأ إلى الترتيب الاستدراجي الإيجازي  
القول **وعون** البصيرة واصحابه إلا أن معنى الضلال خلوه الضلال  
عوض من مذهب المذهب الكلامي وإشارة الصياغة له عوضاً عن  
الكتاب العزيز والأفعال استاده الصفة التي لا يتغيرها محققوا  
الفرق بين اليباري تعالى على حقيقته تعالى سائر أجزائها الإلهية وعون  
المعقل وفي نفس الأمر من كفة **أما على** هذه الأجزاء  
فظاهر وأما على منب المعزلة فلا بد من الإجماع لتخرج هذه الصفة  
لأنها لا تمنع عن فعلها كالمكلف وإنما يتبع عندها وقد قالوا أيضاً  
منها الفتن التي يعلم الله أصلها المكلف عندها وكما يفتر بعض هذه  
الالفاظ أيضاً في بعض المواضع ومنها زيادة التكليف وزيادة المشقة  
وبزيادة شهوة الفسح وتبعه تلبس التي هي عظم فتنه من بل ومن ذلك  
تكليف من علم الله بكونه ولا عذر له من هذه الأشياء إلا أن المكلف  
مما كلفه وذلك حاصلها وكذا ناولها هذه الآية تارة بسبب  
الإلطاف وتارة بسبب الإلحاح كما ذكرنا في الحشر **أما سلك**  
الإلطاف فأنه ان الله سبحانه لم يلفظ بالمكلف لأنه لا يلزم له في المقدر  
هكذا يبرح به في الكفاف وغيره وهو الجاري على قواعدهم لأنه لو كان  
لكافر لطف في المقدر لوجوبه أن لا يفعل **فليس** شعري  
كيساح أن يطلق على أن لا يفعل الجاهل لفظ الضلال وكونه وهو الصحيح  
أن يقال بل إن أصله من الأدلة لم يشرب البحر الذي سعت من بؤس مقصداً  
ويعاني الساحل تخيراً وكذا لم تنتف عن الجبال وينزل عن فوات الهوى حتى

الكوفة

الكعبة فيصلي إليها عابداً فابقاً الأصل من القبلة وتركه يتخط في ضلونه  
وذكره في ترك الجاهل يقال المشاطون الفاهرون الضالون الذي أجزم  
بالج من الحجة والتمسك وأصله من زيارته بيت المقدس حيث لم ياتر حجه  
على وجهه حتى يبلغ به السجدة الأقصى ثم إن هذه الأشياء ذكرت على أنها  
فعلت بهم على وجه العفو عنهم كما قال تعالى فيما يقضون حجتهم  
لعلنا نعلم ما كانوا يعملون فليس عليه ما كان عليه ولا يؤمنون إلا  
قليلاً وغيرهما من الآيات في كفة العفو بترك المحارقات في الكفاية عند  
قوله تعالى أن هي إلا فتنة من نضرتنا من نضرتنا من نضرتنا من نضرتنا  
الجاهل من غير الثابتين في معرفتك وتهدى العالمين بالثابتين بالنول  
الثابت ويجعل ذلك أصلاً من الله لأن محنته لما كانت سبباً لأن ضلوا  
وأهتوا ولما نزلت بها وهديت على الناس في الكلام التي **فقال**  
لهم إحدان قد رت مفعول نضرتنا الضلال والهداية غايات الجزم ولا بد من  
الضلال ولم ينعكس تارة الفعل من نضرتنا وتهدى وإن قررت مفعولها  
لفظ المحنة أو فرضاً صحته ذلك أو حملته عليها كما حملت لفظ العلقين  
عليه والاختصاص لا يبرحها كما ذكره في المصنف في ما مع الدليل المعنوي  
هنا التي من اللفظ بخلافها فلو سلمنا صحته كان حاصل المعنى هو  
الاصح في نضرتنا من نضرتنا وتهدى من نضرتنا من نضرتنا من نضرتنا  
المراد بالاضلال والهداية المقدر من المحنة **وقصصنا**  
أن كل حكاية لا تدر من حقيقته لو كان كمالها الصالح الكلام إنما يفوت الغرض  
الذي عدك الإلحاح لأجله **مثال** قول المتنبي نحن قوم لم ندر في جوارح  
قوت طيرها تنحصر الرجال فيقول في حقيقته نحن قوم أشبهت هيتهم  
هيتهم الموقر جمال شجعت هيتهم هيتهم الظير وصرف قال في بعض صور الإلحاح  
لا حقيقته لأنه كان من الشجيرة الفاهرون ناصره التفتازاني وغيره فليس  
بتحقيق والمباركة في التركيب فيه تشبيهات متداخلة فيضطر المصنف  
المركب فلا يجره حقيقته على الصور وهو البين بل إنهما اللام أن يترك  
إلى الحقيقة الإجمالية مثلاً ثابتاً من البين الفارق من تشبهت سواد الليل بالشعر  
نضرتنا من نضرتنا تشبهت بياض الصبح بالشيب ثم أطلقت المركب

والمعنى